جائحة كوفيد- 19 و أنماط التصدع الإقتصادي في دول شمال إفريقيا " الجز ائر أنموذجا"

The Covid-19 pandemic and patterns of economic fracture in North African countries " Algerian model "

خدوجة بومحكاك

جامعة سطيف2، مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الإستعمارية–(الجزائر)

Kh.boumahkak@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/05 تاريخ القبول للنشر: 2022/11/12 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص: *تتناول هذه الورقة البحثية موضوع جد مهم ألا وهو" جائحة كورونا كوفيد-19" المستجد ، وتسليط الضوء حول تداعياته على الإقتصاد العالمي وبوجه خاص على إقتصاديات شمال إفريقيا القائمة على إيرادات الطاقة مع التركيز على حالة الجزائر؛ وهذا بعد أن تحولت الأزمة من أزمة صحية إلى إقتصادية، إنطلاقا من تدابير الغلق التي تم إتخاذها لإحتواء الوباء.*

أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي العمل على إصلاح نظام الرعاية الصحية في الجزائر فلقد كشفت جائحة كورونا القدورات المحدودة له هدا من جهة ومن جهة أخرى العمل على إعادة النظر في نموذج النمو الإقتصادي الجديد 2030م الهادف إلى خلق إيرادات إقتصادية إستعجالية في حال وقوع الأزمات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كورونا؛ الإقتصاد الناضب؛ الحجر الصحي؛ التباعد الجسدي؛ الأزمة الإقتصادية.*

Abstract *: This research paperdeals whitha very important topic, which is the emerging " Corona Covid-19 pandemic", and sheds light on its repercussions on the global economy, and in particular on the north African economie based on energy revenues; And this is after the crisis turned form a health crisis to a global economic crisis, as countries resorted to large-scale closures in the economy.*

This study aims to stand on the economic impact of the Corona pandemic on North African countries with a focus on the case of Alégeria and highlight the efforts made to contain the epidemic, and focus on the energy sector, whose incomes have fallen by half, and as it is the most important resource that Algeria relies on to finance its budget, the emerging Covid-19 crisis revealed a flaw it is clear in structuring the national economy based on oil rents.

One of the most important results that have been reached is working to reform the health care system in Algeria, as the Corona pandemic has revealed the limited capabilities on the one hand, and on the other hand, work on embodying the new economic growth model 2030 aimed at creating urgent economic revenues in the event of various crises.

Key words*:*

Corona pandemic; Depleted economy; Quarantine; Physical distancing; Economic crisis.

1.مقدّمة:

شهد العالم أزمة متمثلة في وباء سريع الإنتشار والتفشي بين الأفراد المعروف باسم كوفيد-19، وهو ماخلق حالة من الهلع والخوف بين الأفراد في مختلف دول العالم ما أدى بالدول إلى العمل على مكافحته وإحتوائه بمختلف الطرق، غير أن هذه الأزمة الصحية تحولت إلى أزمة إقتصادية نتيجة للتدابير الوقائية التي إعتمدتها مختلف الدول وعلى رأسها دول شمال إفريقيا والجزائر، وهذه الأزمة الإقتصادية مست بالدرجة الأولى الفئات الهشة والفقيرة في المجتمع حيث أثرت بدرجة كبيرة على إقتصاديات شمال إفريقيا بإعتبارها دول ريعية، ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية: **كيف ساهمت الجائحة كوفيد-19 في تأكيد الطابع الريعي لإقتصاديات شمال إفريقيا والجزائر؟**

التساؤلات الفرعية: إنطلاقا من الأسئلة أدناه تم طرح الإشكالية السابقة:

- فيما تتمثل أهم التدابير التي إعتمدها دول شمال إفريقا والجزائر لإحتواء جائحة كورونا كوفيد-19؟
- فيما تتمثل أهم الأثار الإقتصادية لجائحة كورونا كوفيد-19 على الإقتصاد الريعي الجزائري؟

منهجية الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الآثار الإقتصادية لجائحوة كورونا في دول شمال إفريقيا والجزائر وتحليلها.

أهداف الدراسة:

- التركيز على الجائحة العالمية ومقاربات التصدي والتعاون والتعايش معها في دول شمال إفريقيا.
- التعرف على مخرجات الجائحة ومعطيات الإقتصاد الناضب في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية من خلال أنها تناقش موضوع مستجد يتعلق بالأزمة العالمية الناتجة عن فيروس كورونا على دول شمال إفريقيا خاصة التجربة الجزائرية، ومن ناحية أخرى أهمية عملية من خلال النتائج المتوصل لها من هذه التجربة خاصة مايعرف بالتدابير المعتمدة لإحتواء الأزمة في دولة ذات إقتصاد ريعي محض.

خطة الدراسة:

المحور الأول: الجائحة العالمية ومقاربات التصدي والتعاون والتعايش في دول شمال إفريقيا والجزائر خاصة.

المحور الثاني: التفكك الإقتصادي في دول شمال إفريقيا والجزائر كنموذج بين مخرجات الجائحة ومعطيات الإقتصاد الناضب

2. الجائحة العالمية ومقاربات التصدي والتعاون والتعايش في دول شمال إفريقيا والجزائر خاصة.

يعد وباء كورونا كوفيد-19 فيروس معد يتعلق بالأمراض التنفسية، سريع الإنتشار بدأ تفشيه في مدينة " ووهان الصينية" في ديسمبر 2019م. (بولعراس. 2020. ص. 165) ، فلقد عرفت الجزائر كغيرها أزمة صحية وإقتصادية وإجتماعية غير مسبوقة، بحكم أن الأزمة الصحية وتداعياتها متعددة الأبعاد على الصعيد العالمي، فبعد ظهوره في الصين في نونبر 2019 ،وصل وباء فيروس كورونا إلى باقي دول العالم، متنقلا إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ثم إفريقيا، أمام هذا الإنتشار السريع والمتزايد للفيروس، شرعت عدة دول في إغلاق حدودها ووقف الرحلات الجوية الدولية.

2. 1. جائحة فيروس كورونا المستجد وتداعياته في دول شمال إفريقيا والجزائر:

في مارس 2020، تم تعميم قرار تقييد الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول، مما أدى إلى وقف حركية الأشخاص، وكذا المبادلات التجارية، أين أخذت جميع الدول جملة من التدابير الصارمة، والوقائية كإجبارية إرتداء الكمامة الواقية، واستخدام المحاليل الكحولية المعقِّمة، والحجر الصحي، وفرض التباعد الجسدي، إلخ.

وسعت الدول من خلال هذه التدابير أساسا إلى كبح تزايد حالات العدوى والوفيات، وقد اختلفت الاستراتيجيات المعتمدة من بلد لآخر، وذلك حسب قدرات كل دولة ودرجة جاهزيتها، فضلا عن مستوى تأهبها لمواجهة أزمة بهذا الحجم.

لكن من 15 يونيو 2020م، و تزامنا مع بداية رفع الحجر الصحي في العديد من الدول، تمت إعادة فتح الحدود بشكل تدريجي مع الإبقاء على إلزامية التباعد الجسدي والإجراءات الصحية الوقائية الأخرى وهذه التدابير لم تكن كافية لاسترجاع دوران العرض والطلب في العديد من القطاعات الإقتصادية و لقد شكل تحول الأزمة الصحية إلى أزمة إقتصادية عالمية. (تقرير. 2020. ص. 29).

أما بالنسبة للجزائر فأهم مراحل تفشي الوباء فيها يبدأ من 25 فبراير الى غاية تقريبا 20مارس، أين إرتفع عدد الإصابات بشكل متواصل أي بداية دخول الجائحة من جهة وقلة الفحوصات، بحكم أن معهد باستور الوحيد الذي كان يقوم بالفحوصات مايعني إمكانية وجود حلات ولكن غير معروفة، وبعدها تأتي المرحلة الثانية من 20 مارس إلى 3 أفريل، وهي الفترة التي بدأ فيها الحجر الصحي الكلي في ولاية البليدة باعتبارها بؤرة ظهور الوباء، ففي هذه المرحلة أخذ الفيروس بالإنتشار بطريقة جد سريعة، وبعدها المرحلة الثالثة من 4 أفريل إلى غاية 5 ماي و هي المرحلة التي تراجع حالات الإصابة بالفيروس بسبب الحجر الصحي والتباعد االجتماعي الذي ساهم في تخفيف العدوى. (راشدي. هاشم. 2020. ص. ص. 16. 17).

فتجب الإشارة إلى أهم توصيات وإجراءات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا، من خلال الأخذ بالإحتياطات التالية: المواظبة على تنظيف اليدين جيدا وفركهما بمطهر كحولي أو عن طريق غسلهما بالماء والصابون لقتل الفيروسات، المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص والمقدرة بمتر واحدة أي ثلاثة أقدام على الأقل ، تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع إحتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض ويصعب الحفاظ على مسافة التباعد، تجنب لمس العينين، الفم، والأنف؛ إذ أن تلوث اليدين من خلال ملامسة العديد من الأسطح قد يؤدي إلى إلتقاط الفيروسات ونقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم ومن هذه المنافذ يمكن لفيروس كرونا أن يدخل جسم الشخص ويصيبه، التأكد من إتباع ممارسات النظافة الجيدة كتغطية الفم والأنف بمنديل ورقي عند السعال أو العطس، إلتزام البيت والإنعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة كالسعال، الصداع والحمى الخفيفة إلى حين التعافي أو الحرص على عدم مخالطة الباقين إلا للضرورة بوضع كمامة لتجنب نقل العدوى، إلتماس الرعاية الطبية والإتصال بالجهات المعنية في حالة الإصابة بالحمى والسعال وصعوبة التنفس، لأن التوجه نحو المرفق الطبي المناسب سيساعد في حماية الأشخاص ومنع إنتشار الفيروس، وأخيرا؛ متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة مثل منظمة الصحة العالمية أو السلطات الصحية المحلية والوطنية لأنها هي الأقدرعلى إسداء المشورة بشأن الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجة مرض كورونا. (غبولي. توايتية. 2020. ص. 133).

كما تجب الإشارة إلى الإجراءات التي إعتمدتها المؤسسات المالية الدولية في مواجهة جائحة كورونا وهي كالتالي: الإسراع في تنفيذ عمليات صحية طارئة في جميع دول العالم وعلى رأسها الدول الإفريقية وهذا من خلال المساعدة في توصيل الأجهزة الطبية اللازمة، إضافة إلى حماية الفئات الأكثر فقرا وهي الأولى بالرعاية بهدف الحماية الإجتماعية خاصة على الدول الإفريقية، بالإضافة إلى إنقاذ الوظائف ومنشآت الأعمال وهذا مساندة للقطاع الخاص بالدرجة الأولى، وأخيرا الإستجابة العالمية الكبيرة والمنسقة لكا دول العالم وهذا من أجل التضامن القوي لمكافحة هذه الجائحة. (غبولي. توايتية. 2020. ص. 134).

على الرغم من أن فيروس كورونا يعتبر أزمة صحية إلا أنه إنتقل إلى أزمة إقتصادية بدرجة أولى إلى جانب أنه أزمة إجتماعية كذلك، فتنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة إلى أزمات إقتصادية عبر العديد من القنوات كإضطرابات العرض، إضطرابات الطلب، إضطرابات التمويل، وهذا مس مختلف القطاعات خاصة؛ قطاع الصحة الذي يعتبر النظام الصحي العام والخاص أول القطاعات تأثرا بالوباء ،نتيجة إرتفاع النفقات الإدارية والتشغيلية للمستشفيات بسبب إرتفاع عدد المرضى، وقطاع العمل الذي يظهر تأثر هذا القطاع مباشرة بعد إنتشار الوباء نتيجة الإجراءات التي إتخذتها السلطات المعنية ،كإغلاق المؤسسات التعليمية، وتعليق النقل والخدمات العامة الأخرى بالإضافة إلى التدابير الوقائية الاستباقية التي إتخذها الأفراد بشكل مستقل عن الحكومة، لتجنب الإصابة بالفيروس، وهذا أدى إلى تدهور القطاع وتراجعه. (زواق. 2020. ص. 58).

2. 2. التدابير الوقائية في دول شمال إفريقيا والجزائر لإحتواء الفيروس بين الأطر القانونية ومعايير التنفيذ :

ومن أهم التدابير الوقائية والمقاربات التي إعتمدتها دول شمال إفريقيا والجزائر لإحتواء الأزمة ما يأتي لوقف إنتشار الوباء، إعتمدت دول شمال إفريقيا مقاربات التصدي والتعاون والتعايش ومن أهم التدابير إغلاق المدارس، وسياسات العزل والحجر الصحي، وعمليات الإغلاق وحظر التنقل داخل المدن وفيما بينها، والفحوصات الصحية في المطارات والمعابر الحدودية، وتعليق الرحلات الدولية والوطنية، وقيود السفر الداخلية، والقيود على التجمعات العامة، وإغلاق الخدمات العامة والانتشار العسكري، وغيرها...إلخ. (تقرير. 2020. ص. 6).

إستندت هذه التدابير إلى الأطر القانونية، رغم أن دول شمال أفريقيا إستخدمت مصطلحات مختلفة بدون تمييز 'حالة طوارئ' ، 'حالة إستثناء' ، 'حالة حصار' ، 'حالة ضرورة' ، و كما إعتمدت مراسيم حسب الحاجة للتعامل مع الجائحة، ولا يحتوي أي من دساتير هذه الدول على أحكام بشأن 'حالة طوارئ صحية' محتملة يمكن تطبيقها لمواجهة كوفيد-19 أو حالات طوارئ مماثلة، ومع ذلك، إنتهزت دولة واحدة الفرصة باصدارها مرسوما مكّن الحكومة من إعلان حالة طوارئ صحية واتخاذ تدابير استثنائية لوقف إنتشار الفيروس، ويسلط هذا الارتباك ذو الدلالة، المرتبط بمحتوى دساتير هذه البلدان وكذلك بمساراتها المؤسسية، الضوء على درجة عدم جاهزية هذه البلدان من الناحية القانونية لمواجهة الجائحة أو حالات طوارئ مماثلة.

وكما تخضع دول شمال إفريقيا لآليات وصكوك دولية وإقليمية ملزمة وغير ملزمة، وتشمل الأخيرة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063م؛ التي تنص على رؤية هي "أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة، يقودها مواطنوها، بحيث تمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية" . وثمة إثنان من التطلعات السبعة الواردة في هذه الأجندة وثيقي الصلة هنا: التطلع 3 ،الذي يتصور " أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق أجندة 2063م مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة2030م، ويتماشى كلا من التطلعين 3 و4 من أجندة الإنسان والعدالة وسيادة القانون" ، والتطلع 4 ، الذي يدعو إلى " أفريقيا تنعم بالسلم والأمن" ، وتنسجم تماما مع هدف التنمية المستدامة رقم 16 ،الذي ينص على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" .

وأكثر الصكوك الملزمة أهمية على المستوى العالمي هو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تنص المادة 4 منه على قائمة بالحقوق غير القابلة للإنتقاص، أي الحقوق التي لا يمكن تعليقها أو تقييدها، حتى أثناء حالات الطوارئ.

وتتمثل المعايير الدنيا من ناحية حماية حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ فيما يلي: بعض الحقوق غير قابلة للإنتقاص؛ ينبغي أن ينص القانون على قيود الحقوق غير القابلة للإنتقاص، ويجب أن تكون ضرورية للغاية ومتناسبة مع الهدف المنشود وأن لا تؤثر على جوهر الحق؛ ويجب أن تكون القيود محددةً زمنيا وخاضعة لمراجعة دورية؛ وينبغي توفير آليات للسلطة القضائية بمجرد رفع حالة الطوارئ؛ ويجب وجود شكل من أشكال الرقابة على السلطة التنفيذية أثناء حالة الطوارئ، للإشراف على شرعية وتناسب تدابير الطوارئ التي تقيد الحقوق؛ ويجب إستعادة جميع الحقوق بالكامل.

وفيما يتعلق بالصكوك الإقليمية، لا يزال الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يتجنب المسألة عمدا وهذا لتجنب المواقف التي قد يتخذها الأعضاء والتي تنهك مبادئ الميثاق، كما معظم دساتير دول شمال أفريقيا لا تتسق مع ماتم ذكره، كما أن غالبية قوانين وتدابير الطوارئ صارمة، ولا تفرض إلتزامات على الدول لإتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة لتخفيف الآثار بتبني الحد الأدنى من الأحكام أو أي قائمة من الحقوق غير القابلة للإنتقاص، ولا تنص على ضوابط التي إعتمدتها لوقف إنتشار الوباء غامضة عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان، فهي لا تلزم الدول لحالات الطوارئ. (تقرير. 2020. ص. 7).

وكما أن كل دول شمال إفريقيا تختلف في تنفيذ التدابير وفي مواجهة هذه التحديات، حيث طبقت دول شمال أفريقياءقوانينا وتدابير طوارئ مختلفة لوقف إنتشار كوفيد-19 ؛ فمنها من إعتمد نهج صارما من خلال الغلق الكامل، وحظر التجول أثناء النهار والليل، وإغلاق المدارس، وإغلاق كامل للخدمات العامة، وحظر التجمعات العامة، والبعض الآخر من الدول الأقل تضرارا تبنت الإغلاق الجزئي، وحظر تجول ليلي، وتقييد جزئي للحركة، وتحديد ساعات عمل بديلة للخدمات العامة الأساسية، وإعتماد إجراءات عمل عن بعد، كما اختلفت دول شمال أفريقيا من حيث الإجراءات المؤسسية المستخدمة في تنفيذ قوانين وتدابير الطوارئ؛ فقد أنشأت دول عدة فرق عمل متفرغة تضم علماء أوبئة وخبراء طوارئ للإشراف على العملية وتوفير بعض الشرعية العلمية للتدابير المتخذة، لكن غالبية الدول قررت ترك هذه المهام للهياكل الحكومية، مثل قوات الأمن والجيش.

وكما أن جميع دول شمال أفريقيا عند تنفيذ تدابير الطوارئ لمكافحة كوفيد-19، إجرءات تميزت بغياب التشاور أو ضعفها الشديد مع البرلمانات والهيئات الاستشارية المستقلة (كاللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ولجان الاتصال الوطنية، والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني...إلخ. (المؤسسة الدولية للإنتخابات. 2020. ص. 8).

كما إتخذت الجزائر تدابير من خلال عدة مراسيم تنفيذية منها المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21مارس سنة 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، بهدف تحديد تدابير التباعد الإجتماعي الموجهة للوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد- 19) ومكافحته، حيث وضع تطبيق هذه التدابير مدة أربعة عشر يوم على كافة التراب الوطني مع إمكانية رفع هذه التدابير أو تمديدها عند الإقتضاء، من خلال نص المادة (03) إلى نص المادة (11) وهي تضم النقاط التالية:

- تعليق نشاطات نقل الأشخاص منها الخدمات الجوية ، النقل البري في كل الإتجاهات، النقل الجماعي بسيارات الأجرة، غلق المحلات وفضاءات الترفيه والتسلية والمطاعم ...

-وضع في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر 50% على الأقل من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية، ويستثنى منها مستخدمو الصحة مهما كانت الجهة المستخدمة، المستخدمون التابعون للمديرية العامة للأمن الوطني، المستخدمون التابعون للمديرية العامة للحماية المدنية، المستخدمون التابعون للمديرية العامة للجمارك، المستخدمون التابعون للمديرية العامة للجمارك، المستخدمون التابعون للمديرية العامة لإدارة السجون، المستخدمون التابعون للمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية، مستخدمو مراقبة الجودة والغش، المستخدمون التابعون للسلطة البيطرية، المستخدمون التابعون لسلطة الصحة النباتية، المستخدمون المكلفون بمهام النظافة والتطهير، المستخدمون بمهام المراقبة والحراسة. (مرسوم تنفيذي. رقم. 20-69 .ص.07).

3. التفكك الإقتصادي في دول شمال إفريقيا والجزائر كنموذج بين مخرجات الجائحة ومعطيات الإقتصاد الناضب.

بعدما عرف العالم حالة من الهلع والخوف من الغزو المفاجئ الذي لم تكن له مقدمات مسبقة والذي يشمل كافة الدول والقرارات ، حيث هددت هذه الجائحة إقتصاديات كل الدول الغنية والفقيرة أين ظهرت حدة البطالة في كل الدول وهذه جاء مواكبا لإنخفاض الصادرات والواردات، وعليه فلقد أظهر هذا الوباء هشاشة الأنظمة الإقتصادية والصحية. (حجاج، ص. 74).

3 .1. التفكك الإقتصادي في دول شمال إفريقا والجزائر كنموذج:

فما أصاب دول شمال إفريقيا من أضرار إقتصادية تجسدت في حالة من غير مسبوقة من الكساد؛ أين تراجع الطلب أي الإستهلاك وتراجع العرض أي الإنتاج، لينتهي الأمر بإرتفاع معدلات التضخم وإنتشار البطالة وتزايد معدلاتها بما يستوجب إعادة النظر في الهيكل الإنتاجي للقطاعات الإقتصادية المختلفة بأولوية التركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا، والبنية التحتية وجذب الاستثمارات إلى جانب قطاع الطاقة والزراعة والمياه، وهذه الأمور تستوجب إعادة النظر في برنامج الأمم المتحدة 2030م حيث يرتكز النموذج الإقتصادي الأممي 2016-2030، على جزئين من التدابير والإجراءات ، فالجزء الأول يتميز بالاستعجالية لمعالجة الإختلالات العامة والخاصة ؛ خاصة مايتعلق بالعجز في الميزانية العامة للدولة، أما الجزء الثاني يمتد زمنيا إلى غاية 2030 من أجل وضع مقاربة إقتصادية تتصف بالتنوع الإقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، تم إعتماده من خلال ثلاث مراحل تتمثل فيمايلي:

1. مرحلة الإقلاع 2016– 2019 : بداية إعتماد النموذج حيث يتم العمل على رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة، إضافة إلى إعادة التوازن الهيكلي وتصحيح الإختلالات في عجز الميزانية

العامة للدولة من خلال تنويع الموارد المالية وتحقيق الفوائض مع آفاق سنة 2020 ،وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات للوصول إلى استقرار إقتصادي كلي.

2. مرحلة التحول 2020 – 2025 : هي مرحلة البدء في التنويع الإتصادي والإنتقال الطاقوي، وتعد مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بمساهمات القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو، وهذا مايقلص الفجوة بين الواردات والصادراتخارج قطاع المحروقات.

3. مرحلة الاستقرار 2016-2030 وفي هذه المرحلة يصبح بإمكان الإقتصاد الوطني استغلال القدرات التي تراكمت، ومختلف المتغيرات الإقتصادية وتوظيفها لصالح الاستقرار الإقتصادي الكلي، وبهذه المرحلة يكون الإقتصاد الوطني قد تمكن من الخروج من التبعية الريعية والإنتقال إلى مستوى الدول الناشئة. (روشو. 2021. ص. ص. 158. 159) إضافة إلى برنامج الإتحاد الإفريقي 2063م للتنمية المستدامة، حيث تمحورت الأخيرة حول الحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى فمخلفات الجائحة من خلال إحتوائها ومعالجة الأوضاع الإقتصادية سيدفع دول عديدة إلى الإكتفاء داخلي مع إمكانية تفكك التجمعات الإقليمية إقتصاديا، إلا أنه هناك من وعلى العكس من ذلك يرى البعض أن جائحة كوفيد-19 ستدفع نحو الإصلاح والتطوير بما في ذلك منظمة الصحة العالمية.

فتجاوز حالة الكساد ومواجهة الجائحة يستوجب تعظيم تعاون قائم بين الدول وشعوب العالم ومؤسساته وصناديقه وأجهزته المالية والنقدية القارية والدولية، وفي ظل تنامي هذا التوجه نحو الأخذ بمعادلة توزان بين الصحة والإقتصاد بالتعايش مع الوباء في ظل إجراءات إحترازية حتى يتم مواجهته بلقاح ومصل فعال، وبالعودة إلى إحياء الأنشطة الإقتصادية في كافة المجالات لتجاوز حالة كساد مدمرة ودفع عملية التنمية بقوة في ظل معالجات فاعلة لقطاعات الطاقة والغذاء والمياه والصحة والتعليم. (عبيد. ص. ص. 80. 81).

على الرغم من أن عدد المصابين بالجائحة في العالم كان كبيرا نسبة لعدد المصابين في دول شمال إفريقيا غير أن منظمة الصحة العالمية ترجع وبقوة أن إفريقيا ستكون البؤرة الجديدة لتفشي الوباء في ظل ظروف وأوضاعسيئة للغاية، كما تواجه دول إفريقيا مستويات متعددة من المخاطر تتطلب تبني حزمة من الاستراتيجيات لمواجهة الوباء بما تشهده من تدهور في الأوضاع الأمنية والحروب والصراعات المسلحة في عدد من دولها ومحدودية القدرات الإقتصادية للتصدي لتحدي الجائحة والأوضاع الإجتماعية الفريدة للشعوب في إطار قبلي عشائري، كما تعاني إقتصاديات إفريقيا من إرتفاع في نسبة الفقر وضعف النظم الصحية ومنه تعد قاصرة لمواجهة تحدي الجائحة. (عبيد. ص. 82).

هناك تساؤلت في مختلف أنحاء العالم عن أسباب تدني إنتشار الفيروس في إفريقيا عن مختلف مناطق العالم، وإن كان هناك إعتقاد لدى الخبراء الغربيين ومنظمة الصحة العالمية أن إفريقيا ستشهد موجة كبيرة في المستقبل القريب النتشار الوباء وقيل أن السبب في تدني معدل الإصابات الآن يرجع إلى تأخر وليس لقيام الحكومات بالتصدي له بأن الإصابات وصول الوباء أساسا هي أكبر بكثير مما تعلنه الحكومات الإفريقية التي تفتقر إلى أجهزة إحصائية منظمة مع استمرار وجود الماليين من اللاجئين

والمهاجرين في إفريقيا لا يتلقون أية رعاية في ليبيا وجنوب السودان ولا تعليم ولا تهتم الحكومات بأمرهم، وخاصة وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونجو الديمقراطية والصومال وبوركينا فاسو، هذا عن استمرار النزاعات الإفريقية المسلحة، وتزايد العمليات الإرهابية التي فضلا تحاول استغلال أوضاع تفشي الوباء.

ظهرت بعض النظريات التي تحاول أن تفسر قلة عدد المصابين بفيروس كورونا في إفريقيا، وأهمها أن الوباء لم ينبع من داخل القارة وإنما من خارجها، غير أن المنظمة الصحة العالمية تتوقع استمرار الوباء في إفريقيا لسنوات عديدة، وهنا لن تستطيع النظم الصحية في دول القارة الإفريقية أن تكون في وضع يمكنها من مواجهة تزايد الإصابات من محاولة ويوصي التقرير أن تركز الدول الإفريقية على محاولة إحتواء الوباء بدل كما تفتقر إفريقيا تركيز كل الجهود للقضاء عليه والتي ستكون تكلفتها عالية جدا إلى القدرات أو الموارد لإجراء الفحوصات اللازمة والسريعة لاكتشاف العدوى. (حجاج. ص. ص. 74. 78).

هناك عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي وخاصة دول شمال إفريقيا أولها التبادل التجاري إذ يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي ومنه الطلب على الطاقة ، وهذا يؤثر على تمويل هذه الدول بناء على إعتبارها دول ريعية إقتصادها قائم على البترول والغاز والفحم أي مختلف المواد الطاقوية الأولية الناضبة، مايجعل الدول الريعية في تشابك ونزاعات هذا من جهة ومن جهة أخرى (حجاج. ص. 95).؛ تعرضت دول شمال إفريقيا إلى صدمات الامداد؛ وتختلف درجة التعرض لمخاطر الإمداد بين دول شمال إفريقيا اختلافاً كبيراً فتتعرض الجزائر وتونس لمخاطر منخفضة، حيث تصل إلى الحد الأدنى من التعرض للمخاطر من جراء استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت وإنخفاض الصادرات الزراعية و على الرغم من أن كل من تونس والمغرب لديهما حصص مرتفعة من الصادرات الغذائية من المنتجات المرتفعة القيمة مثل الفواكه والخضروات وزيت الزيتون والتمر، يواجه المغرب مستوى يتراوح من متوسط إلى مرتفع من حيث التعرض للمخاطر بسبب الإنتاج الأكثر كثافة للعمالة والمخاطر المرتبطة بتوافر المدخلات الوسيطة. هذا من جهة ومن جهة أخرى تتعرض دول شمال إفريقيا لصدمات الطلب؛ تختلف درجة التعرض للمخاطر على صعيد الطلب، حيث تواجه الجزائر مستوى مرتفع من التعرض لمخاطر الطلب بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبياً من الإنفاق على الغذاء والإعتماد المرتفع نسبياً على الواردات الغذائية، و تتعرض المغرب وتونس لمخاطر تتراوح من منخفضة متوسطة إلى منخفضة مع إعتماد أقل نسبياً على الواردات من المواد الغذائية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ص. 01).

ونجد جانب آخر يتعلق بالسياحة والنقل فخفض معدلات الرحلات وغلق المطارات حول العالم يؤثر على العرض والطلب العالميين، لكن على المستوى المحلي سؤثر فيروس كورونا من خلال إعاقة النشاط الإقتصادي وإعاقة الإنتاج ، الخدمات ، النقل ، التمويل وإضعاف العرض والطلب تكاليف التصدي للفيسروس من خلال إجراءات قطاع الصحة والقطاعات الإقتصادية والإجتماعية بتكاليف باهضة. (زواق. ص. 95).

3. 2. مخرجات الجائحة ومعطيات الإقتصاد الناضب في الجزائر:

من أبرز التبعات الخارجية لأزمة كورونا هي تراجع أسعار النفط العالمي خلال الثلاثي الأول من عام 2020م، بسبب تراجع الطلب والاستهلاك العالميين لكن سرعان ماعرف نوع من الإرتفاع بالنسبة للجزائر حاليا، وعلى إعتبار أن الدولة الجزائرية تعتمد على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها المالية حيث تشكل إيرادات النفط حوالي 98 من الناتج الداخلي الخام.

كما قام بنك الجزائر بخفض سعر الفائدة الرئيسية من 25,3 بالمائة إلى 3 بالمائة، وخفض الحد الأدنى لنسبة إحتياطي البنوك من 8 بالمائة إلى 6 بالمائة، إلى جانب تخفيف نسب إيفاء الديون والسيولة، تم منح البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية للعملاء حتى عندما تم تأجيل القروض الحالية أو إعادة جدولتها، تم تمديد المواعيد النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات والإستهالك والأفراد)، بإستثناء الشركات الكبيرة، (وتم تعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة، وتشمل خطة الإنعاش التي تم الكشف عنها في أوت 20 مليار دولار كمخصصات للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة وتحويلات بقيمة 5,11 مليار دولار للأسر الفقيرة و 5,12 مليار دولار كمكافآت للعاملين في مجال الصحية. (منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية. 2020. ص. ص. 38. 39).

كما أنه و في ظل القيود المفروضة على حركة النقل البري والجوي والبحري إلى باقي دول العالم ومختلف الإحتياطات التي تم إعتمادها على التجارة العالمية ككل هذا يؤثر على مختلف الدول، من أهم التدابير التي إعتمدتها الجزائر في ظل الأزمة والتي تؤثر على الإقتصاد فيها، وهذا لإحتواء الوباء ودعم نظام الصحة وحماية الأفراد، هذه التدابير لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني كتقليص الواردات باستثناء المواد الغذائية الضرورية والمواد والأجهزة الصحية. (قدال. مرسي. بلفوضيل. ص. 372).

وبحكم أن الجزائر تعتمد مداخيلها من العملة الصعبة من البترول والغاز بنسبة 98 بالمائة ، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية وتدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس هذه المداخيل، ومن سوء حظ الجزائر أن زبونيها الرئيسسين في أروبا والعالم، إيطاليا وإسبانيا هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا، مايثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هدين البلدين علما أن البلاد ترتبط بأنبوبين غاز نحو إسبانيا وبآخر بإتجاه إيطاليا، وبالتالي فالوضع المالي للجزائر جد حرج. (العبسي. 2020تجانية. . ص. 96).

وعليه ففي ظل ضبابية المشهد الإقتصادي والإجتماعي خاصة في ظل عدم الإلتزام شعبي كاف بالإجراءات الوقائية وهذا ضمن ضبابية استراتيجية حكومية شاملة لمواجهة الفيروس، غير أن الإجراءات التي إتبعتها الجزائر لتخفيف آثار الفيروس الإقتصادية والإجتماعية وإحتواء الوباء من خلال إعتماد الحجر الصحي على إعتبار أن الوباء سريع الإنتشار خلال مختلف النشاطات التي يقوم بها الفرد، تعزيز شبكة الأمان من خلال تنفيذ تدابير سلامة الصحة بالكامل خاصة الموظفين ذوي الأجور الضعيفة الذين يعدون أكثر الأشخاص عرضة لفقد وظائفهم خاصة في ظل توقف وسائل النقل بسبب الحجر، خفض الأنشطة كبديل منطقي لسياسة الحضر الشامل عالية التكلفة الذي يحفظ استمرار الحياة وعدم إنهيار

الإقتصاد بحفظ التوازن مابين استمرار الحياة وتدفقات السلع الأساسية في حدها الأدنى وخفض وتيرة الإصابات لأدنى مستويات ممكنة بشكل تستطيع قدرات السلطات الجزائرية استعابه. (العبسي. تجانية. 2020. ص. 98).

ومن تأثيرات الوباء الإقتصادية كان للشلل الإقتصادي العالمي إنعكاسات وتبعات سلبية جدا، لقد كان أثر هذا الفيروس كارثي فلقد فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال أيام قليلة، بسبب تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية، تحت ضغط جائحةكورونا، وهو ما وضع الحكومة في مأزق جديد تجاه الجبهتين الإجتماعية التي تهدد بإنفجار وشيك إذ يعتمد الإقتصادالجزائري في نسيجها الصناعي والإستهالكي بدرجة رئيسية على الخارج. (العبسي. تجانية. 2020. ص. 95).

ومنه نستنتج أن آثار فيروس على الإقتصاد الجزائري كالتالي: على إعتبار أن الإقتصاد الجزائري شهد أزمتين في وقت واحد، الأزمة الأولى هي أزمة صحية متمثلة في كوفيد-19 مع ضعف المنظومة الصحية التي كلفت الدولة مبالغ طائلة، والأزمة الثانية هي أزمة إقتصادية سببها تراجع أسعار النفط والذي يشكل أكبر نسبة في إيرادات الدولة وهذه الأزمة الأخيرة هي نتيجة للأزمة الأولى؛ وعليه فمن أهم الآثار الإقتصادية التي خلقتها أزمة كورونا على الإقتصاد الجزائري نجد لأن تقلبات سوق النفط أدى إلى عجز كبير في الميزانية بالإضافة إلى إلتزام الجزائر بإتفاقية الأوبيك التي تنص على خفض إنتاج النفط بمقدار 200 كيلو بايت في اليوم حتى نهاية سنة 2020م، أما الطلب على الغاز شهد تراجع كبير رغم أن الجزائر تقوم بتوريد عدت دول أوروبية وإفريقية بالغاز الطبيعي لكن هذا التراجع يعود سببه إلى قلة الاستثماراتفيه وعدم كفاية البنية التحتية ، أما بنسبة إلى معدل الفقر وظهور الفئات الهشة يعود إلى زيادة معدل البطالة والفقر أين عمقت أزمة كورونا من حدة البطالة بناء على التدابير الوقائية التي إعتمدتها الدولة الجزائرية. (كاسحي. دربال. 2021. ص. ص. 904. 905).

الخاتمة:

وفي الأخير أفقدت جائحة كورونا العالم توازنه، وكشفت عن ضعف آليات لمواجهة مثل هذه الأزمات، لا سيما وأنها وضعت الدول أمام خيارين، إما عرقلة النشاط االإقصادي بتفعيل تدابير وإجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الإقتصادية وتحفيز النمو وعدم الإهتمام بصحة البشر، ما أجبر الدول على تنفيذ سياسات وتحمل المزيد من التكاليف لإجاد التوليفة الأنسب التي تضمن الموازنة بين كلا الخيارين، خاصة وأن دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم الجزائر تعتمد على النفط رغم تبنيها نموذج النمو الإقتصادي الجديد 2016-2030 الذي تسعى من خلاله على تغير جذري لهليكلها الإقتصادي بحلول عام 2030 وهذا من أجل الوصول إلى إقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير، كونه يحمل في طياته إجراءات إستعجالية لمعالجة الأزمات المالية.

فبالنسبة لإقتصاديات شمال إفريقيا؛ يجب التنبه إلى أن إحتمال إعادة ظهور الوباء و إنتشاره بشكل واسع بين مختلف الدول ومن هنا تكمن أهمية تظافر كل الجهود عن طريق الإتحاد الإفريقى وجامعة

الدول العربية، للعمل سويا بالأخص منظمة الصحة العالمية للمساهمة في محاولة إكتشاف لقاح للوقاية من ظهور الوباء مستقبلا.

الدول العربية والإفريقية تعاني من مشاكل أهمها عدم وجود توعية مناسبة وكافية بين شعوبها بخطورة هذا الوباء وضرورة عدم الإختلاط، بل ووصل الأمر إلى عدم الإكتراث شبه المتعمد بالإلتزام بتعليمات الحكومات وعليه يجب تكثيف جهود التوعية بمختلف الوسائل وإلى أقصى الحدود .

يجب السعي دوليا للوقاية من هذه الجائحة المفاجئة من إتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها في أي وقت وكما يتوجب على الدول أن تعيد النظر في أولوياتها الإقتصادية على ضوء توقع في دخلها القومي والتوصل إلى اتفاق دولي لمساعدة حدوث انخفاضات كبيرة جدا الدول الفقيرة والنامية.

أما وطنيا؛ فرغم إظهار الإقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من عام 2020م، إلا أن الشركات والعمال تضرروا بشدة جراء الركود الإقتصادي حيث عانى الإقتصاد الجزائري من إنكماش في النصف الأول من عام 2020م؛ وهذا بعد الإنخفاظ المؤقت في أسعار النفط العالمية ما أدى إلى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية، على الرغم من الإنخفاظ في قيمة الدينار الجزائري، بالإضافة إلى العجز الكلي في الميزانية وسط هذا الإنخفاض الحاد في عائدات النفط والضرائب بالمقارنة مع إرتفاع النفقات خاصة في ظل الأزمة الصحية وبحكم ماأوضحته الأثار المترتبة على جائحة كورونا يجب العمل على إصلاح نظام الرعاية الصحية في الجزائر ليكون نظام عادل ومنصف للجميع فلقد كشفت جائحة كورونا القدورات المحدودة التي يمتلكها النظام الصحي في البلاد.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. المرسوم التنفيذي رقم 20-69. المؤرخ في 21 مارس 2020. والمتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا كوفيد(كوفيد-19) ومكافحته. العدد. 15.

التقارير العلمية:

2. منظمة التعاون والتنمية. (2020). الإستجابة لأزمة فيروس كورونا كوفيد -19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تم الإطلاع. يوم 2022/04/23 . على الساعة 23:22 http://www.oced.org/termsandconditions
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.(2020). مرض فيروس كورونا كوفيد-19 وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، كيف تكون الاستجابة ؟. مكان النشر. Rome,Italy. الرقم الدولي الوحد للكتاب. 4-132570-5-92-978. تم الإطلاع. يوم. 2022/04/23. على الساعة 23: 40. https://www.fao.org
4. المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات. (30جوان 2020). أثر جائحة كوفيد-19 على الدستورية وسيادة القانون في بلدان شمال إفريقيا. تقرير تحليلي. ندوة عبر الأنترنت . الساعة 16/14:00: 45. بتوقيت تونس.تم الإطلاع يوم 2022/04/23. على الساعة. 23: 50. https://www.idea.int

5. تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي البيئي. (2020/10/22).الإنعكاسات الصحية والإجتماعية لفيروس كورونا"كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها. ص – ص- 01 – 127. تم الإطلاع يوم 2022/04/23. على الساعة. 23 : 38. https://www.cese.ma

6. المجلس المصري للشؤون الخارجة. (أكتوبر 2020). أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية. تم الإطلاع يوم 2022/04/23. على الساعة 23: 43. https://ecfa-egypt.org

المقالات والدوريات:

7. العبسي، علي. تجانية، حمزة. (سبتمبر 2020). "تداعيات فيروس كورونا(كوفيد-19): الآثار الإجتماعية والإقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر". *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير*، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا.

8. بولعراس، صلاح الدين. (سبتمبر 2020). " الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية". *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير*، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا، ص – ص- 163 -182.

9. زواق، الحواس. (سبتمبر 2020). "بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي – وقائع وتوقعات". *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير*، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا، ص – ص_ 55 – 72.

10. قدال، زين الدين. مرسي، آسية. بلفوضيل، كمال. " تقدير آثار فيروس كورونا كوفيد19 على الإقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام" . *مجلة الباحث*، ص- ص- 369 – 384.

11. راشدي، خضرة. هاشم. أمال. (30 جويلية 2020). "جائحة كوفيد-19 في الجزائر مقاربة ديموغرافية وآفاق هذه الجائحة". *مجلة التدوين*، المجلد07، العدد(16)، ص- ص- 01 -27.

12. روشو، عبد القادر. (2021). " الإقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات كورونا " كوفيد-19" دراسة تحليلية تقيمية في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016-2030". *مجلة الإقتصاد الجديد*، المجلد12، العدد(13)، ص- ص – 155- 174.

13. كاسحي، موسى. دربال. رقية. (2021). " أزمة فيروس كورونا و آثارها على الإقتصاد الجزائري". *مجلة الأبحاث*، المجلد06، العدد(01)، ص – ص – 898 – 916.

14. غبولي، أحمد . توايتية. الطاهر. (سبتمبر 2020). "دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا(كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي – الأزمة الإقتصادية العالمية 2020". *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير*، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا، ص- ص- 129 -145.